DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/FPA/1996/20
05 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي
لبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي ولصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ١٩٩٦
٦ - ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٦، جنيف
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير دوري عن التقييم

تقرير المدير التنفيذي

١ - يتعلق هذا التقرير بأنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال التقييم، وقد أعد لعلم المجلس التنفيذي استجابة لمقرري مجلس الإدارة ٢٠/٨٢ و ٣٥/٩٠ ألف اللذين طلبا من المدير التنفيذي تقديم تقارير عن التقييم إلى مجلس الإدارة كل سنتين. وهو يقدم أيضا معلومات عن المبادرات المتخذة لتعزيز رصد برنامج الصندوق. وليس مطلوبا من المجلس التنفيذي اتخاذ أي قرار.

أولا - تقييمات المشاريع والبرامج

٢ - دل عدد ما اضطلع به من تقييمات المشاريع في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ على حدوث زيادة ملحوظة على عددها في فترة السنتين السابقة، فكان ٣١٠ تقييمات مقابل ٢٢٠ تقييما. وكان معظم هذه التقييمات من قبيل "تقييمات انتهاء المشاريع" التي تضعها المكاتب الميدانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الاعتراف بأهمية التقييم في عملية البرمجة قد استقر في تقاليد المنظمات من حيث أن المشاريع الجديدة المعتمدة في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥، القطرية منها والمشتركة بين الأقطار، تضمنت من غير استثناء تقريبا عنصرا تقييميا.

٣ - بيد أن تخطيط التقييم لايزال مجالا يتطلب جهدا مستمرا. ويدل استعراض المشاريع والتقارير الموضوعة عن المشاريع على وجوب توجيه مزيد من الاهتمام في مرحلة صوغ المشاريع إلى وضع الأسس لإجراء تقييمات ذات معنى. وهناك عناصر حاسمة، منها الغرض من منهجية التقييمات المقترحة، وبيانات خط الأساس، والمؤشرات القابلة للقياس، كانت في كثير من الأحيان معدومة في تصميم المشاريع أو سيئة التحديد. وينبغي التصدي لهذا الأمر من منظورين. فمن جهة، فإن من الأهمية بمكان، في عملية تبسيط أشكال استمارات طلب المشاريع ووثائق المشاريع، التكفل بأن تحظى مستلزمات الرصد والتقييم السليمين، ولاسيما للمنجزات الموضوعية، بالاهتمام المطلوب. ومن جهة أخرى، ينبغي توفير التوجيه والتدريب السليمين للأطراف المعنية بصوغ المشاريع، ولاسيما منها السلطات الوطنية، وذلك لكي تتمكن من تنظير الاحتياجات التقيمية وتحديدها ومواجهتها في مرحلة التصميم.

٤ - إن التحضير لعمليات "استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات"، وهو الأداة الرئيسية لوضع البرامج القطرية، يجب، من الناحية المثالية، أن يتضمن تحليلا لمدى حسن أداء البرنامج الأسبق لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ولهذا السبب فإنه قلما أجريت تقييمات للبرامج القطرية منذ اعتماد نهج "استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات". غير أن استعراضات التقارير المتعلقة بـ "استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات" تدل على أن تحليل أداء البرامج اتجه إلى الإتسام بالضعف. وكان من نتيجة إدراك ذلك أن أخذت فكرة إجراء تقييمات للبرامج القطرية تحظى بمزيد من الاهتمام. فجرى في عام ١٩٩٤ تقييم البرامج القطرية في بنن وجزر القمر وموريتانيا وموزامبيق، وبعدها في بنما وبوليفيا وتشاد والرأس الأخضر وغانا والهند في عام ١٩٩٥.

٥ - وقد أجريت تقييمات البرامج القطرية هذه، مشفوعة باستعراضات قطاعية، في إطار عملية "استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات"، أو بعد تلك الاستعراضات مباشرة. وفي معظم الحالات، كان المكتب الميداني المعني هو الذي يبدأ ويدير إجراء تلك التقييمات وينجزها بطرائق مختلفة. وفي أفريقيا، كان يقوم بها خبراء "أفرقة الدعم القطرية" مع الخبراء الوطنيين؛ وفي أماكن أخرى، كان يقوم بها مجموعة مؤلفة من خبراء "أفرقة الدعم القطرية" والخبراء الوطنيون والدوليون و/أو موظفو صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٦ - وعلى الصعيد المشترك بين الأقطار، اضطلع بتقييمين رئيسيين خلال الفترة المستعرضة: التقييم المستقل لنظام "خدمات الدعم التقني" في عام ١٩٩٤ وللمرحلة الثانية من "البرنامج العالمي للتدريب في مجال السكان والتنمية" في عام ١٩٩٥. وقد قدمت النتائج والاستنتاجات والتوصيات التي تمخض عنها تقييم نظام "خدمات الدعم التقني" فضلا عن ردود فعل صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بها إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٥، وذلك في الوثيقة DP/1995/40.

٧ - وكان الغرض من تقييم "البرنامج العالمي" التأكد من مدى تحقيقه لأهدافه المباشرة ومما إذا كان قد تم تنفيذ التوصيات التي تمخض عنها تقييم المرحلة الأولى منه، وذلك بقصد إصدار توصيات فيما يتعلق باستراتيجيته المقبلة. وقد اضطلعت أفرقة من الخبراء الاستشاريين بتقييم عناصر البرامج التدريبية في المؤسسات المشاركة في المرحلة الثانية من البرنامج، أي المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية في سانتياغو، شيلي؛ ومركز القاهرة الديمغرافي في القاهرة، مصر؛ ومركز الدراسات الإنمائية في تريفاندروم، الهند؛ والمركز الدولي للتدريب والبحث في مجال السكان والتنمية بالاشتراك مع الأمم المتحدة في لوفان-لا-نوف، بلجيكا؛ ومعهد الدراسات الاجتماعية في لاهاي، هولندا. وفي كل حالة من هذه الحالات، نجد أنه إلى جانب استعراض الوثائق المستفيضة، بما فيها الموجزات الدراسية والنصوص التعليمية وتقارير المشاركين، أجريت مناقشات مع أعضاء هيئات التدريس والمشاركين وكذلك مع موظفي المؤسسات المستضيفة. وفي بعض الحالات كان فريق التقييم يستمع إلى محاضرات المشاركين وما قدموه من عروض. ونص التقييم على توصيات مخصوصة بكل برنامج من البرامج المكونة من حيث المضمون الدراسي والنهج التعليمي والإدارة البرنامجية مع إيلاء المراعاة اللازمة لخصائص المؤسسة المستضيفة المعنية. وفي الوقت نفسه، كان الفريق يثير عددا من القضايا المتصلة بتصميم البرنامج والاستراتيجية المتبعة وتنفيذ "البرنامج العالمي" الكلي.

٨ - وقد وجد التقييم أن التحدي الرئيسي الذي يواجه "البرنامج العالمي" هو كيف يتصدى للتكامل فيما بين السكان والتنمية في السياق المعاصر. ونرى في الوقت الحاضر أن كل برنامج من البرامج المكونة يتبع استراتيجية مميزة بشكل بارز تمثل في جزء منها جوانب القوة في المؤسسة المضيفة كما تمثل في جزء آخر منها ما لا يزال يشكل ضعفا في فهم الإطار المتكامل الشامل للسكان والتنمية. وقد رأى التقييم أن مختلف البرامج المكونة بذلت جهودا إيجابية لكي تدمج في تصميمها واستراتيجيتها التغيرات الأخيرة والجارية في ميدان السياسة الإنمائية وميدان التخطيط السكاني والإنمائي. غير أنه لا توجد أدلة كثيرة على حدوث إخصاب متبادل فيما بين البرامج المكونة. وأبرز التقييم أيضا بعض القضايا المتصلة بالتنفيذ والرصد لتوجيه انتباه صندوق الأمم المتحدة للسكان إليها.

٩ - واضطلع بتقييم المشروع الإقليمي للسنوات الأربع المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والمركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية، في ربيع عام ١٩٩٥، فريق من الخبراء يتألف من ثلاثة خبراء استشاريين مستقلين وموظف تقني كبير من موظفي الصندوق. وقد محص التقييم تصميم البرنامج وأداءه للتحقق من مدى التقدم المحرز في سبيل الوفاء بالأهداف المخططة مع توجيه اهتمام خاص إلى الجهود المبذولة من أجل تحقيق نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى بلدان المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، محص التقييم القدرة الموضوعية التي تم تركيبها في المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية واللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المجالات التي يحتمل التعاون فيها في ضوء ولاية وبرامج عمل كل من اللجنة الاقتصادية/المركز الديمغرافي والصندوق في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٠ - وقد وجد التقييم أن نوعية المشروع ونواتجه وإن لم تصب بضرر جراء الاقتطاعات الكبيرة من الميزانية خلال الفترة البرنامجية، فإن تغطية البلدان من حيث نشر المعرفة وخلق الوعي والاختبار الميداني للأدوات المنهجية قد تأثرت تأثرا سلبيا. يضاف إلى ذلك أن تقييدات الموارد يمكن أن تحد بشكل جدى من دور المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية في مجالي البحث والتدريب، الأمر الذي يعرض للخطر دور ذلك المركز بوصفه "نافذة" على منطقة أمريكا اللاتينية ومنها وإليها فيما يتعلق بقضايا السكان. وخلص التقييم أيضا إلى أن تطوير الطرق والتقنيات في مجال دعم أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية سيصاب في آخر الأمر بالضرر إذا لم تتوفر المساعدة الخارجية.

١١ - ولاحظ التقييم أن موطن التركيز في أعمال المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية قد تطور على نحو سليم ينم عن التغييرات الحاصلة في المنطقة على مر الزمن. ووجد أيضا أن المركز الديمغرافي، بقدر ما يتعلق الأمر بالمساعدة التقنية، قد استكمل الخدمات المتعددة الاختصاصات التي قدمتها فرقة الدعم القطرية الكائن مقرها في سانتياغو، شيلي، وذلك بتزويده إياها بما تحتاج إليه من قاعدة بيانات ديمغرافية وتقنيات بحثية جرى تطويرها على مدى السنين.

ثانيا - التقييمات بحسب الموضوعات

١٢ - خلال فترة السنتين، أكمل تقييم ما يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان من دعم للإنتاج المحلي لموانع الحمل. وقد درس هذا التقييم مشاريع في الصين وفييت نام والهند تدعم الإنتاج المحلي لأنواع مختلفة من طرق منع الحمل. ووجد التقييم أن الدعم المقدم من الصندوق استطاع أن يساعد على إحداث تحسينات رئيسية في توفير وتوفر موانع الحمل العصرية الفعالة في تلك البلدان. وفي الوقت نفسه، دلت المصاعب المواجهة في مجالي الرصد والمساندة التقنيين وكذلك في كفالة استدامة مشاريع إنتاج موانع الحمل على أنه ينبغي للصندوق التزام جانب التروي والحصافة في تقديم الدعم في هذا المجال في المستقبل. وقد أبرز التقييم الدروس الهامة المستفادة فيما يتعلق بجملة أمور منها دراسات الجدوي، واختيار طريقة (طرق) الإنتاج، واختيار التكنولوجيا ونقلها، وإمكانيات استدامة المشاريع، والممارسات الصناعية الجيدة، والتدريب، والنظام (النُظُم) التنظيمية، وترويج المنتجات وما يتعلق بذلك من الأنشطة في مجال "الإعلام والتثقيف والاتصال". وترد النتائج والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي تمخض عنها هذا التقييم في تقرير نشره صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٣ - وأنجزت دراسات إفرادية تتعلق بتقييم مواضيعي للبرامج التي تدعم القابلات التقليديات. وكان الغرض من هذا التقييم معرفة مدى فعالية الدعم الذي يقدمه الصندوق للقابلات التقليديات بوصفه استراتيجية لتحسين الصحة الإنجابية وخفض معدلات وفيات الأمهات وإصابتهن بالأمراض. وكانت البلدان التي اختيرت لتلك الدراسات الإدارية هي أوغندا وإيران وبوليفيا والجمهورية العربية السورية وغانا وملاوي ونيبال وذلك لأنها تمثل طائفة واسعة من الحالات القطرية ومن برامج القابلات التقليديات التي بلغت مراحل مختلفة من مراحل التطور.

../..

١٤ - وتدل النتائج الأولية على أن البرامج التدريبية للقابلات التقليديات أسهمت عموما في تحسين نوعية خدمات الصحة الإنجابية. غير أن مضمون ذلك التدريب كان في كثير من الحالات يحتاج إلى أن ينم عن مزيد من الحساسية تجاه المعتقدات والممارسات المحلية ولاسيما فيما يتعلق ببعض طرق منع الحمل وبالقضايا المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإ يدز). وقد وجد أن نُظُم الدعم المتاحة للقابلات التقليديات من حيث المعدات واللوازم والرصد والإشراف كانت ضعيفة. وكان من أسباب ذلك قلة اقتناع صانعي السياسات ومديري البرامج بالدور الذي يمكن أن تقوم به القابلات التقليديات في مجال خفض معدلات وفيات الأمهات في المدى الطويل وما يستتبعه ذلك من إحجام عن تخصيص الموارد لتلك القابلات. كما أن نوعية الخدمات في مستوى الإحالة الأول كان أيضا عاملا ذا أهمية أساسية في فعالية القابلات التقليديات بوصفهن مسؤولات عن نشر الصحة الإنجابية.

١٥ - ويجري تحليل نتائج تلك الدراسات الإفرادية. كما أن تلك النتائج ستركب في تقرير شامل سوف يحدد العوامل المؤثرة في فعالية برامج القابلات التقليديات ويتضمن توصيات بشأن ما يقدم في المستقبل من دعم في هذا المجال. والمتوقع أن يصدر هذا التقرير في منتصف عام ١٩٩٦.

١٦ - وهناك تقييم مواضيعي آخر يجري العمل في إتمامه يتناول تقييم التجربة المكتسبة في مجال تنفيذ البرامج المتعلقة بالإعلام والتثقيف والاتصال والخدمات في مجال الصحة الإنجابية لصالح المراهقين. وهذا التقييم يمضي، لأول مرة، إلى ما يتجاوز تقييم المشاريع المدعومة من صندوق الأمم المتحدة للسكان فلا يحاول فقط إبراز مواطن القوة والضعف في تلك المساعدة بل أيضا تحديد عوامل السياسة العامة والعوامل السياسية والبرنامجية التي تعلل التقدم أو الافتقار إلى التقدم في هذا المجال. والبلدان التي اختيرت للدراسات الإفرادية في هذا الخصوص هي أنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وتايلند، وجامايكا، وسري لانكا، والسنغال، وشيلي، وكولومبيا، وكينيا. وقد أكملت الأعمال الميدانية في ستة من تلك البلدان حتى هذا التاريخ.

١٧ - ويتولى التقييم إجراء بحث قائم على أساس مقارن لأفكار الحكومات عن المراهقين بوصفهم فئة محددة ذات حاجات خاصة ولما اعتمدته الحكومات من سياسات رسمية، إن وجدت، بشأن توفير الإعلام والتثقيف والاتصال والخدمات لصالحهم. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري تقييم سلامة وفعالية الاستراتيجيات الحكومية، بما في ذلك خطط وبرامج العمل، للتصدي لحاجات المراهقين في مجال الصحة الإنجابية. كما سيجري تحليل دور الكيانات العامة والمنظمات غير الحكومية وجماعات الشباب والخ وما تتحلى به مزايا مقارنة في مجال تحديد الاحتياجات، وصوغ وتنفيذ السياسات العامة والبرامج. وأخيرا، سيبحث البرنامج مدى إسهام السياسات العامة و البرامج المطبقة في تحسين المستوى العام لوضع المرأة وفي تمكين المرأة وتعزيز الإحساس بالمسؤولية لدى الذكور. والمتوقع إنجاز الأعمال الميدانية في منصف عام ١٩٩٦، كما أن التقرير المركب الشامل سيتوفر في الربع الثالث من عام ١٩٩٦.

١٨ - وأجريت دراسة مكتبية لبحث نُهُج مشاركة المجتمعات المحلية فيما يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان من مشاريع الصحة الإنجابية، بما فيها مشاريع تنظيم الأسرة والصحة الجنسية. فأجري استعراض أولي لـ ٦٥ مشروعا اختير ١٧ منها لتكون محل دراسة متعمقة. وقد تألفت هذه المشاريع الأخيرة من ثلاثة مشاريع في منطقة أفريقيا، وسبعة مشاريع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وستة مشاريع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومشروع أقاليمي واحد. ووجد أن الأسس التنظيرية لنهج مشاركة المجتمعات المحلية ضعيفة، الأمر الذي أدى إلى ظهور مشاكل لاحقة في التصميم والتنفيذ. وحددت الدراسة المكتبية عددا من العوامل التيسيرية والتقييدية فيما يتعلق بنُهُج مشاركة المجتمعات المحلية. كما أنها أكدت على عدد من الدروس المستفادة التي ينتظر أن تؤدي إلى تحسين البرمجة في المستقبل. وكان المقصود بهذه الدراسة في الأصل أن تشكل المرحلة الأولى من تقييم مواضيعي. غير أن مقارنة نتائجها بالأدبيات الموجودة حاليا بشأن الموضوع دلت على أن أي تقييم متعمق آخر لهذا النهج في المشاريع المدعومة من الصندوق لن يضيف كثيرا إلى مجموعة المعارف المتعلقة بالموضوع. وعلى هذا فقد تقرر عدم متابعة التقييم. وقد نشرت نتائج الدراسة المكتبية في شكل نشرة.

ثالثا - التغذية المرتدة واستخدام نتائج التقييمات

١٩ - لاتزال الآليات المستقرة المتمثلة في "لجنة البرنامج" و "لجنة استعراض المشاريع" ماضية في رصد استخدام نتائج التقييمات فيما يُقترح على صندوق الأمم المتحدة للسكان دعمه من البرامج والمشاريع الجديدة. والمشاريع المعتمدة في الميدان عن طريق سلطة من السلطات اللامركزية للموافقة على المشاريع يجرى استعراضها بانتظام في "لجنة استعراض المشاريع" التي يتم فيها إبراز الحاجة إلى التقييمات واستخدامها.

٢٠ - وقد دل تجدد الاهتمام بتقييمات البرامج القطرية على الاعتراف بالحاجة إلى التقييم المنهجي لأداء البرامج وإنجازاتها. ويتم إدخال نتائج تلك التقييمات مباشرة في عملية "استعراض البرامج ووضع الاستراتيجية". ولاسيما في إطار وضع البرامج الجديدة، علما بأن إشراك الخبراء الدوليين فضلا عن الوطنيين يؤدي إلى إغناء تلك العمليات من جهة وإلى تيسير الإخصاب المتبادل وبناء القدرات من جهة أخرى.

٢١ - وكما بُحث ذلك في الوثيقة DP/1995/40، نجد أن نتائج تقييم نظام "خدمات الدعم التقني" استعرضت بكثير من التروي لدى إعداد المرحلة الثانية من الدعم. وقد قُبلت معظم التوصيات واتخذت إجراءات بناء عليها في حين أن التوصيات التي تنطوي على آثار أطول أمدا بالنسبة إلى هيكل ذلك النظام بقيت ماثلة للعيان في معرض تطور النظام. كما أن النتيجة التي تمخض عنها تقييم الإنتاج المحلي لموانع الحمل حملت صندوق الأمم المتحدة للسكان على التزام مزيد من الحيطة في هذا المجال. وقد أبرز التقييم

../..

عددا من الاعتبارات التقنية والبرنامجية التي مكنت الصندوق الآن من تقييم طلبات دعم الإنتاج المحلي بمزيد من المنهجية. أما تقييم مشروع المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية فقد حدد عددا من المجالات الموضوعية التي تتوفر لدى المركز فيها مزايا نسبية، وهي مزايا ستشكل الأساس الذي يقوم عليه تحديد موطن التركيز في المرحلة التالية من التعاون بين الصندوق والمركز.

٢٢ - وتم بالعمل مع إخصائيي المعلومات الإدارية في مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان تركيب مجموعة برامج الكترونية لتلبية احتياجات الصندوق إلى قاعدة بيانات لأغراض التقييم. وأهم أهداف قاعدة البيانات هذه هي إيجاد ذاكرة مؤسسية تحفظ نتائج التقييمات؛ والتشجيع على نشر هذه النتائج واستخدامها؛ وتمكين الصندوق من إجراء تحليلات للاتجاهات فيما يتعلق بالقضايا والمشاكل المواجهة في تصميم المشاريع وفي تنفيذها وذلك على أساس دوري.

٢٣ - وقد تم حل مشاكل الترميز المرتبطة بمجموعة البرامج الإلكترونية المعدة لقاعدة البيانات، ويجرى الآن استعراض معظم تقارير التقييم وترميزها خلال اسبوعين من تلقيها. والمتوقع إدخال أكثر من ٢٠٠ تقرير في قاعدة البيانات حتى نهاية عام ١٩٩٦. وسيوفر ذلك مجموعة من البيانات تكفي لبدء التحليلات الإحصائية. وتيسيرا لهذه العملية، وضع اخصائيو نظام المعلومات الإدارية في الصندوق مجموعة برامج الكترونية ستوفر المعلومات بحسب المنطقة، وفئة خطة العمل، والقضايا التي جرى تحديدها في السابق لإدخالها في قاعدة البيانات. ومع إزدياد اللامركزية في الصندوق من حيث إصدار القرارات الإدارية، فإن التحدي القائم يتمثل في التكفل بأمر إرسال التقارير المتعلقة بالتقييمات التي تبدأها وتديرها المكاتب الميدانية إلى المقر بشكل روتيني من أجل إدخالها في نظام المعلومات.

٢٤ - ويجري استكشاف إمكانيات إدخال معلومات أخرى في قاعدة البيانات هذه. مثال ذلك أنه بدأ بذلك جهود ترمي إلى إدخال ما يرد من البرامج الأقاليمية التي يدعمها الصندوق من تقارير موجزة عن نتائج البحوث. ومتى تم تقييم صلاحية هذا الجهد للبقاء ومنفعته فإنه يمكن النظر في إدخال "نتائج" برامج أخرى في قاعدة البيانات.

رابعا - رصد البرامج

٢٥ - إن النظام الجاري الذي يطبقه صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجالي الرصد والتقييم يقوم على مجموعة من المبادئ التوجيهية أصدرت في آب/أغسطس ١٩٩٠. وكانت هذه المبادئ التوجيهية نتاج عملية طويلة من التشاور والتدارس داخل الصندوق وخارجة على السواء. وقد بذلت الجهود للمواءمة بين هذه المبادئ التوجيهية وبين ممارسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٦ - ولأسباب منوعة، تعتبر المرحلة الحالية مناسبة لمعاودة التعرف على الكيفية التي يُرصد بها برنامج المساعدة الذي يضطلع به الصندوق. فنجد، أولا، أن استمرار التزام الصندوق بزيادة لا مركزية عملياته يبرز أهمية التدابير التي تكفل المساءلة والحاجة إلى إعادة تنسيق توزيع العمل على نحو تتجسد فيه لا مركزية السلطة. ونجد، ثانيا، أن اتجاه النية إلى تبسيط الإجراءات والوثائق اللازمة لموافقة الصندوق على تقديم المساعدة يستتبع كفالة استجابة متطلبات الرصد والتقييم إلى الإجراءات الجديدة. ونجد، ثالثا، أن إقرار المجلس التنفيذي للمجالات البرنامجية الأساسية المتمثلة في الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، والاستراتيجيات السكانية والإنمائية، والدعوة يستوجب إدماج هذه الأبعاد المواضيعية في إجراءات الرصد. ونجد أخيرا أن الأخذ بالنهج البرنامجي يؤكد على اتباع نهج أكثر اتساما بطابع جامع تجاه تحليل المنجزات البرنامجية.

٢٧ - واستمر صندوق الأمم المتحدة للسكان في التعاون مع شركائه في "الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات" في مجال وضع مبادئ توجيهية عامة للرصد والتقييم. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، توفرت تعليقات مفصلة على مشروع أولي لهذه المبادئ التوجيهية. وتمشيا مع الاقتراح الوارد في هذا المشروع والداعي إلى إدراج التوجيهات المخصوصة بوكالات محددة تحت عنوان "الإجراءات"، يجري تنقيح المبادئ التوجيهية للرصد والتقييم الصادرة عام ١٩٩٠، وسيجري إصدارها في عام ١٩٩٦ بعنوان "إجراءات الرصد والتقييم لصندوق الأمم المتحدة للسكان". وقد اتبع نهج تعاوني في وضع هذه الإجراءات عن طريق فريق عامل يتألف من موظفين ميدانيين دوليين ووطنيين ومن موظفي المقر. ووافق هذا الفريق على مجموعة منقحة من الإجراءات تحتفظ بكثير من تدابير الرصد والتقييم مع إدخال بُعْدٍ مواضيعي في الوقت نفسه وذلك لإتاحة الفرصة لإجراء استعراضات سنوية لمجموعة المشاريع المنفذة في كل من مجالات البرنامج الأساسي للصندوق. وبصرف النظر عن حل المشاكل التي تظهر على مستوى المشاريع، فإن المنتظر أن تؤدي تلك الاستعراضات إلى زيادة الإخصاب المتبادل والتنسيق إلى حدهما الأقصى في كل مجال من المجالات المواضيعية.

٢٨ - ولاتزال منهجية تقييم البرامج القطرية قيد الاستعراض. والمقصود هو التكفل بأن تتوفر في نهاية كل دورة برنامجية وثائق عما تحقق (أو لم يتحقق) من المنجزات في المرحلة التي فُرِغ منها وعن الدروس المستفادة. ومن المسلم به في الوقت نفسه أن هذا التقييم يمكن انجازه بطرائق مختلفة تبعا للظروف.

٢٩ - وفي الدورة السنوية الأخيرة التي عقدها المجلس التنفيذي في حزيران/يونيه ١٩٩٥، أفصحت المديرة التنفيذية عن نيتها في بدء عملية مراجعات للبرامج. وأعلنت لهذه الغاية، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ إنشاء نظام استعراضات لرصد تطبيق السياسات العامة في برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان بهدف كفالة وجود المساءلة في جميع مستويات صنع القرار في إطار الصندوق ضمانا للامتثال لولايته ولسياساته العامة. وقد سميت هذه الاستعراضات "استعراضات تطبيق السياسات العامة" بغية تمييزها عن غيرها من عمليات المراجعة.

../..

٣٠ - ويمكن إخضاع جميع البرامج، القطرية منها والمشتركة بين الأقطار، لنظام "استعراضات تطبيق السياسات العامة". وسيتم التركيز في أول الأمر على البرامج القطرية للتأكد من وجود الآليات المناسبة لكفالة المساءلة ونوعية البرامج في الوقت الذي يقترب فيه الصندوق من تحقيق اللامركزية بشكل كامل. وسعيا إلى هذه الغاية، ستحظى البلدان التي حققت اللامركزية التامة فيما يتعلق بسلطة الموافقة على البرامج بأولوية الاهتمام.

٣١ - وسَيضطلع باستعراضات تطبيق السياسات العامة بوصفها عمليات داخلية بعض كبار موظفي الصندوق. وسيركز كل من تلك الاستعراضات على استخدام السياسات العامة للصندوق ومبادئه التوجيهية وإجراءاته في مجال وضع البرامج وتنفيذها، بما في ذلك استخدام السلطة اللامركزية؛ وعلى ترتيبات دعم تنفيذ البرامج بجانبيه التقني والبرنامجي؛ وعلى ترتيبات الرصد والتقييم، ولاسيما الرصد الموضوعي والنوعي، وتنفيذ تلك الترتيبات، واستخدام النواتج. وستُنتهز الفرصة أيضا لتقييم الأهمية الجارية لسياسات الصندوق العامة وإجراءاته ومدى تيسر فهمها.

٣٢ - والتقرير المعد عن كل استعراض من استعراضات تطبيق السياسات العامة سيوجه إلى المديرة التنفيذية مباشرة. وقد أكمل أول تلك الاستعراضات في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، ووضعت خطط العمل لإجراء أمثال تلك الاستعراضات في عام ١٩٩٦.

خامسا - خطط العمل

٣٣ - في عام ١٩٩٦، سيُفرغ من التقييمات المواضيعية الجارية المشار إليها في الفقرات ١٣-١٧ أعلاه. وهناك مشروع رئيسي يجري تخطيطه حاليا هو تقييم الوكالات المنفذة الذي طلبه المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٤. وسيُجري هذا التقييم تحليلا مقارنا لقدرة وفعالية المنظمات التي شاركت في وضع المساعدات التي يقدمها الصندوق موضع التنفيذ سواء المنتمية منها أو غير المنتمية إلى منظومة الأمم المتحدة. وكخطوة أولى، بدئ في إجراء دراسة استقصائية بين المديرين القطريين التابعين للصندوق التماسا لآرائهم في الشروط التي يلزم توفرها في الوكالة المنفذة لكي تكون فعالة. وستشكل ردودهم مساهمات رئيسية في تحديد المؤشرات التي سوف تستخدم لأغراض التقييم.

٣٤ - وفي سياق تنقيح إجراءات الرصد والتقييم، سيبقى الجهد الجاري الذي تبذله المنظمات الأعضاء في "الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات" من أجل تنسيق إجراءات الرصد والتقييم ونواتجهما ماثلة كل المثول للعيان. وعلى وجه التحديد، سيتم إيضاح عملية إجراء استعراضات منتصف المدة للبرامج القطرية، مع إيلاء المراعاة الواجبة لواقع أن هذه الاستعراضات أخذت تجري أكثر فأكثر بوصفها عمليات مشتركة فيما بين أعضاء "الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات". وستتطلب منهجية تقييمات

البرامج القطرية قدرا من التفصيل والصقل. وسوف تستكشف الطرائق المختلفة للاضطلاع بتلك العمليات مع التسليم التام بالحاجة إلى كفالة موضوعية تلك التقييمات والعمل في الوقت نفسه على تعزيز شعور الحكومات بملكيتها لنتائج تلك التقييمات وعلى بناء القدرات الوطنية في مجال التقييم. والصندوق على علم بالأحكام ذات الصلة من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٥٠ بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التعاون الدولي من أجل التنمية وقرار الجمعية العامة ٥٠/١٢٠ بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وهو سيتعاون كل التعاون مع شريكاته من المنظمات على الاستجابة إلى تلك الأحكام.

٣٥ - ويجري تخطيط عدد من المبادرات بهدف صقل تقنيات وأدوات تعزيز نوعية البرامج. وعلى وجه التحديد، سيبذل جهد من أجل وضع مؤشرات لأداء البرامج بغية تيسير رصد تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويرتبط بهذا ما سيجري من بحث لمسائل تقييم الآثار المترتبة على البرامج السكانية بهدف إعداد ما تحتاج إليه تلك العمليات من مؤشرات وبيانات ومعلومات وأدوات ومنهجيات. وسيحرص في هذا الخصوص على إدماج الجوانب المتصلة ببناء المؤسسات والقدرات تمشيا مع روح قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٥٠ وقرار الجمعية العامة ٥٠/١٢٠.

٣٦ - وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، عقد صندوق الأمم المتحدة للسكان اجتماعا للخبراء الاستشاريين بشأن "إجراءات التقييم السريع" وتطبيقها على البرامج السكانية. وكان من بين ما تولى الاجتماع تقييمه مسألة مدى سلامة استخدام "إجراءات التقييم السريع" في المراحل المختلفة في دورات البرامج والمشاريع؛ والآثار العملية للتطبيقات النوعية والكمية لـ "إجراءات التقييم السريع"؛ وإمكانيات استخدام "إجراءات التقييم السريع" لتقييم الجهود المبذولة في مجال البرامج السكانية. وستُواصل أعمال المتابعة في شكل إجراء الدراسات الإفرادية ووضع المبادئ التوجيهية والتدريب.

٣٧ - وسوف يستمر العمل فيما يتعلق بعملية "استعراضات تطبيق السياسات العامة". وسيجري صقل نطاق ومنهجية أمثال تلك العمليات في ضوء الخبرة المكتسبة في سياق القيام الفعلي بها.

٣٨ - وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تعاونه التام مع المنظمات المنتمية إلى منظومة الأمم المتحدة في مجال تعزيز الجوانب التقنية لأنشطة التقييم عن طريق مشاركته بوصفه عضوا عاملا في "الفريق المشترك بين الوكالات والمعني بالتقييم". وهو سيوجه، في هذا الصدد، اهتماما خاصا إلى تطوير مبادئ وعمليات الرصد والتقييم في سياق النهج البرنامجي وإلى تقييمات الأداء للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

- - - - -